# تقييم التجربة الجزائرية في مجال دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ. روضة جديدي
جامعة الوادي

أد. محمد التهامي طواهر
جامعة الجزائر 3

**ملخص:**

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عنصرا فاعلا في عملية التنمية،لهذا عملت الدولة منذ سنوات على تسخير كل طاقاتها المادية والبشرية والتقنية لدعم وترقية هذا القطاع،فتعددت بذلك البرامج واختلفت السياسات وتنوعت الهيئات كل ذلك من اجل مساعدة هذه المؤسسات على النمو والتطور والاستمرارية في ظل المنافسة الشرسة التي تعرفها السوق الجزائرية خاصة بعد توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي.

والآن وبعد مسيرة اكثر من عشر سنوات،حان الوقت لتقييم هذه التجربة لرصد المكاسب المحققة والكشف عن النقائص التي حالت دون نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الورقة البحثية تحت عنوان "تقييم التجربة الجزائرية في مجال دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

**الكلمات الدالة:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مشاتل المؤسسات،حاضنات الاعمال، مراكز التسهيل،المقاولة من الباطن،تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**La résumé** :

Les petites et moyennes Entreprises « PME » en ALGERIE constituent l'élément vital dans le processus de développement. Depuis quelques années l'Etat déploie des actions diversifiées et met en œuvre des moyens pour soutenir, encourager et améliorer ce secteur. Pour cela des politiques et des programmes sont adoptées et des organismes publics crées à cet effet afin d'aider ces entreprises à se développer et mieux affronter la concurrence féroce que le marché ALGERIEN connaît, notamment après la signature de l'accord de partenariat avec l'union Européenne.

Maintenant après 10 ans il est temps d'évaluer cette expérience pour identifier d'un coté les bienfaits enregistrés et de l'autre les lacunes et contraintes qui ont empêché la croissance la croissance et le développement et l'évolution des petites et moyennes Entreprises.

De ce point de vue est élaborée cette présentation intitulée « Evaluation de l'expérience Algérienne dans le domaine du soutien et de mise à niveau des petites et Moyennes Entreprises »
**Le mots clés:** les petites et moyennes entreprises, pépinières d'entreprises, l'incubateur, les centres de facilitation, sous-traitance, réhabilitation des petites et moyennes entreprises.

**مقدمة:**

**لقد اتفق أغلب خبراء الاقتصاد والتنمية على أن التوجه نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعد خطوة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارها تلعب دوراً اقتصاديا بارزاً في الاقتصاديات العالمية، فهي تمثل المستوعب الأساسي للعمالة وتساهم بفاعلية في التصدير وزيادة الناتج الوطني الخام.**

**لذا اتجهت العديد من الدول وخاصة النامية منها إلى مساندة هذه المشروعات من خلال وضع عدد من السياسات والبرامج والقوانين حتى تضمن لها العمل في بيئة اقتصادية صحية.**

**والجزائر كغيرها من الدول اعتمدت مجموعة من البرامج لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن بالرغم من الجهود المبذولة للنهوض بهذا القطاع إلا أن هناك العديد من النقائص التي تقف كعائق أمام نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

**ومن هنا كان لابد أن نتساءل على مدى نجاح البرامج التي تبنتها الجزائر لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟ وهل استطاعت أن تحقق النتائج المرجوة ؟.**

**ومن هذا المنطلق جاءت هذه الورقة البحثية كمحاولة لتقييم ما حققته الجزائر خلال العشر سنوات الاخيرة من نجاحات و ما سجل من إخفاقات وهذا من اجل معرفة المكاسب المحققة والنقائص التي تحول دون تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مستخدمين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهداف هذه الدراسة وفق المحاور التالية:**

- **المحور الأول: تعريف وأهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**
- **المحور الثاني: معيقات انشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**
- **المحور الثالث: سياسات تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**
- **المحور الرابع: آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**
- **المحور الخامس: تقييم عام لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.**

**اولا:تعريف واهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

**يكتسي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية أو السائرة في طريق النمو، لما له من أهمية كبرى في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة.**

**1-تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

**في الواقع ليس هناك إجماع عام حول وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأن التعريف يختلف من دولة إلى أخرى حسب درجة النمو وأيضا حسب طبيعة النشاط الاقتصادي، لكن ما يهمنا هنا هو تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري، فقد عرفها في المادة الرابعة من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2001 كما يلي:**

**تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة لإنتاج السلع أو الخدمات:**

- **تشغل من 1 إلى 250 عامل.**
- **لا يتعدى رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج أو إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج.**
- **تستوفي معايير الاستقلالية.**

**و قد ميز المشرع الجزائري ما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة مثلما يبينه الجدول التالي:**

**جدول (1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري**

| المعيار/ نوع المؤسسة | المصغرة | الصغيرة | المتوسطة |
|---|---|---|---|
| عدد العمال | 1- 9 عامل | 10- 49 عامل | 50 – 250 عامل |
| رقم الأعمال ( دج ) | اقل من 20 مليون | اقل من 200 مليون | 200 مليون- 2 مليار |
| الحصيلة السنوية ( دج) | اقل من 10 ملايين | اقل من 100 مليون | 100- 500 مليون |

**المصدر: المادة 5، 6، 7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الص والمت رقم 01، 18.**

**2- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

**تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من مجموع المؤسسات الموجودة بالجزائر (حوالي 90 %)، وتكمن اهمية هذا القطاع في قدرته على الاسهام الفعال في عملية التنمية وتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية.**

**وبشكل عام تتمثل أهمية هذه المؤسسات في:[1]**

- **سهولة تأسيس المؤسسات الصغيرة بحيث لا تحتاج إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة.**
- **قدرة هذه المؤسسات على الإنتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية المختلفة.**
- **قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع الأوضاع والظروف المحلية وخاصة في المناطق النائية أو تلك التي تتوفر فيها مرافق متطورة للبنية الأساسية.**
- **قدرة هذه المؤسسات على الاستفادة من المواد الخام المتوافرة ومنتجات الصناعات الأخرى لإنتاج سلع تامة الصنع تساهم في تلبية احتياجات وأذواق المستهلكين.**
- **قدرة هذه المؤسسات من الاستفادة من مخلفات الصناعات الكبيرة.**
- **قيام هذه المؤسسات بالتخصص في العمليات الإنتاجية أو الخدماتية التي قد تحجم المؤسسات الكبرى عن القيام بها.**
- **قدرتها على التكييف مع المتغيرات المختلفة مثل تركيبة القوى العاملة أو سياسات التسويق والإنتاج والتمويل، الأمر الذي يساعد على السيطرة على التقلبات .**
- **تعتبر هذه المؤسسات أداة فاعلة في توسيع القاعدة الإنتاجية.**
- **خلق فرص عمل جديدة بأقل التكاليف، فقد أثبتت الدراسات التي أجريت محليا ودوليا أن تكلفة خلق فرصة عمل في المؤسسة الصغيرة أقل من مثيلتها في المؤسسة الكبيرة.**
- **حاضنة للمهارات والإبداعات، فالمؤسسات الصغيرة تعطي فرصة ذهبية لأصحاب المهارات الذين يمتلكون قدرات مالية محدودة.**
- **عامل مساعد للاستقرار الاجتماعي والسياسي، فالمؤسسات الصغيرة تمنح الفرص لأفراد الفئات التي تعيش على هامش المجتمع لأن تصبح قوى فاعلة عبر إقامة وتأسيس مشروعات صغيرة.**

- تمتلك هذه المؤسسات القدرة على التكيف مع الظروف والمستجدات التي يمكن لاقتصاد ما أن يتعرض لها أكثر من المؤسسات الكبيرة، وهذه القدرة تنعكس على أرض الواقع عبر سهولة ( نقل مكان المصنع، تخفيض خطوط الإنتاج، تحويل العملية الإنتاجية ).

- تساهم هذه المؤسسات في جذب الاستثمارات الاجنبية،حيث اشاد تقرير صدر عن منظمة الاونكتاد بالدور الريادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من واقع مسح ميداني ودراسة حالات معينة تمت بعد الأزمة المالية الآسيوية في سبع دول آسيوية،الى امكانية ان ترفع هذه المؤسسات حصة منطقة آسيا من الاستثمارات الاجنبية المباشرة لأكثر من 10%،وان بإمكانها استقطاب قدر غير قليل من الاستثمارات الاجنبية والدخول في مشروعات مشتركة مع شركاء اجانب،مما قد يساهم في نقل وتوطين التقنية الحديثة وتوسيع القاعدة الانتاجية وتحسين جودة المنتج وتعزيز القدرة التصديرية خاصة في القطاعات الانتاجية الناشئة[2].

**ثانيا: معيقات إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

بالرغم من المجهودات المعتبرة التي بذلتها الدولة ولازالت تبذلها في سبيل دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن النتائج المحققة دون المستوى المطلوب، وذلك بسبب المشاكل والعراقيل التي تقف أمام نمو وتطور هذا القطاع، ومن أبرز هذه المشاكل نجد:

1. **مشاكل التمويل والائتمان:**وتعتبر من القضايا الشائكة في حياة هذه المؤسسات، وتكمن الإشكالية في عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في المستقبل وكذلك عجزها عن توفير الضمانات اللازمة للحصول على الائتمان، فضلاً عن ارتفاع أسعار الفائدة التي تتقاضاها البنوك مقابل منحها القروض.[3]

كما تشير الدراسات الى ان البنوك التجارية تتحيز في منح القروض الى المشروعات الكبيرة مقارنة بالصغيرة ل أسباب عديدة منها:انخفاض المخاطرة،انخفاض تكلفة معاملة الاقراض،وتوافر المعلومات والقوائم المالية عن المشروعات الكبيرة وتوافر اصول كافية لضمان القروض.[4]

لكن مشكل التمويل والائتمان في الجزائر تم حله عن طريق استحداث وكالات " وكالة دعم وتشغيل الشباب " وصناديق " صندوق ضمان القروض " والتي تتولى تقديم القروض أو الضمانات اللازمة للحصول على الائتمان.

2. **صعوبات تتعلق بتموين الجهاز الإنتاجي لهذه المشروعات:** إذ يتطلب استيراد مدخلات الإنتاج توفير عملة صعبة بالقدر الكافي وهو ما يصعب توفيره بالنسبة لها.

3. **صعوبات تتعلق بالعقار الصناعي:** حيث تواجه هذه المشروعات عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي والحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية والتوزيع غير المدروس للعقار، مما يصعب للمستثمرين الحقيقيين في هذا القطاع من توسيع نشاطاتهم.[5]
4. **المشاكل التنظيمية والإدارية:** وتظهر نتيجة وجود نقص شديد في المهارات الإدارية والتنظيمية، وهذا لكون جل هذه المؤسسات يغلب عليها الطابع العائلي مما قد يتسبب في مرحلة لاحقة في فشل هذه المشروعات، هذا إلى جانب الصعوبات الإدارية الخارجية التي قد يتعرض لها المستثمرون في المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تنجم عن تعقد وطول الإجراءات الإدارية التي قد تؤدي بالمستثمر إلى الانسحاب من تنفيذ المشروع، وذلك بسبب بعض القوانين والأنظمة التي لا تراعي ظروف المستثمر الصغير وتواضع إمكانياته ومستوى خبرته وصعوبة الحصول على التراخيص اللازمة.[6]

وكذلك ارتفاع تكاليف الاستشارات الادارية والفنية المطلوبة لمعالجة الضعف في الامكانيات والمهارات الادارية والفنية التي تعاني منها المشاريع الصغيرة خاصة الصناعية.[7]

5. **صعوبات جبائية:** من حيث نسبة اقتطاع الرسوم و الضرائب على أنشطة هذه المشروعات في طورها الاستغلالي، وارتفاع الضرائب التي قد تتسبب في توقف عدة مشروعات إنتاجية عن النشاط هذا إلى جانب غياب الحوافز الجمركية.
6. **تسرب اليد العاملة المدربة:** من المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى المشروعات الكبيرة بحثاً عن شروط عمل أفضل من حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل، بجانب توافر فرص أكبر للترقية، مما يضطرها باستمرار إلى توظيف يد عاملة أقل كفاءة ومهارة وتحمل أعباء تدريبهم، فضلاً عن عدم بقاءهم في أعمالهم وهو من شأنه أن يخفض من الإنتاجية ومن نوعية السلع المنتجة بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف.[8]
7. **مشكلة ضعف ثقافة الريادة:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكل آخر وهو ضعف ثقافة الريادة[*] ،فتطوير هذه المؤسسات لا يتم في الفراغ،واذا ما افتقدت ثقافة الدولة والمؤسسات التعليمية والهيئات التشريعية والمصارف،وقطاع المهن والاعمال الكبيرة لروح التبني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة سيكون من الصعب على الرياديين في هذا القطاع اقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة،لذلك ينبغي ان تكون بيئة العمل داعمة ومشجعة للرياديين في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.[9]
8. **المشكلات التسويقية:** تتبنى اغلب المؤسسات الصغيرة المفهوم الانتاجي أو السلعي للتسويق، ويعود السبب في ذلك الى ضعف المهارات التسويقية لدى ادارة هذه المشاريع والعاملين فيها ،اضافة الى افتقار الادارة الى الوعي الكافي بالمفهوم التسويقي.[10]

هذا إلى جانب تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية مما يقلل حجم الطلب على المنتجات المحلية.

9. **المشكلات الفنية**؛ وتتمثل في؛ [11]

- صعوبة الحصول على المعلومات والتكنولوجيا وصعوبة التطور والتحديث التكنولوجي.
- صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج المادية.
- صعوبة الحصول على معدات الإنتاج الحديثة بسبب ضعف التمويل والدعم اللازم لها.
- عدم كفاية التدريب اللازم لأصحاب المشروعات (ضعف المستوى الفني للعمالة ).

لكن في الجزائر تم التغلب الى حد ما على معظم هذه المشاكل، حيث تم استحداث هيئات تعنى بهذا النوع من المؤسسات، كما وضعت الدولة برامج لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال خلق البيئة المناسبة التي تكفل لها النمو والتوسع والاستمرار لتحقيق الاهداف المرجوة.

**ثالثا: سياسات تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

نتيجة للمشاكل التي يعيشها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصعوبات التي يواجهها، قامت الحكومة في خطوة منها لإيجاد حل لهذه المشاكل بوضع سياسات لتطوير و ترقية هذا القطاع و النهوض به ، و قد تجسدت هذه السياسات في:

1- **سياسة تطهير العقار**: من أجل تحسين استغلال العقار الصناعي و إنهاء الفوضى في توزيع واستعمال الأراضي والقواعد العقارية، قامت الحكومة ب إعادة تنظيمه في شكل شركات لمساهمة الدولة (SGP)،تقوم بالتكفل تدريجياً بتهيئة المناطق الصناعية و مناطق النشاط و التخزين عبر كافة أرجاء الوطن بحيث يجد المستثمر في متناوله فضاءات مهيأة و مزودة بالوسائل و التسهيلات اللازمة لإقامة المشاريع [12].

2- **تفعيل المقاولة من الباطن**[**]:تعتبر المقاولة من الباطن من أفضل الوسائل المستخدمة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و من أكثر النشاطات جلباً للاستثمار، لهذا فقد أولت الدولة اهتمامها لقطاع المقاولة ضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فوضعت بذلك استراتيجية وطنية لتنظيم و ترقية المقاولة و التي تجسدت في:[13]

- إنشاء مجلس وطني لترقية المقاولة ( 22 أفريل 2003 )و الذي يلتقي فيه المقاولون والشركات الصناعية الكبرى لتنمية المقاولة الصناعية و تعزيز عمليات الشراكة بين

القطاعين العام و الخاص و كذا مع الشركاء الأجانب ،كما تم تنصيب مختلف الهياكل التنظيمية المكونة له.

- و كذلك إنشاء شبكة بورصات المقاولة (1991) و ذلك تطبيقاً لمشروع (UNIDO) والتي تبعتها 3 فروع اخرى بقسنطينة سنة 1993 ثم وهران سنة 1997 ثم غرداية 1998.

3- **تعزيز المنظومة المعلوماتية و ترقية التشاور و التعاون:** سعت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى بناء نظام معلومات اقتصادي و إحصائي قوي و فعال يمكن المؤسسة الاقتصادية و السلطات العمومية من استغلاله ، وقد أوكلت مهمة معالجة المعلوماتية الى مؤسسات متخصصة في هذا المجال ، فكان إنشاء مركز الدراسات و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي أعطى دفعاً جديداً لهذا القطاع ، و من أجل ترقية التشاور تم إنشاء المجلس الوطني الاستشاري في 25 فيفري 2003 لترقية الحوار و جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية و منظمات ارباب العمل و من جميع الفضاءات الوسطية التي تسمح بإعداد سياسات و استراتيجيات لتطوير هذا القطاع.[14]

هذا و قد قامت الدولة في إطار دعمها لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإنشاء عدة هيئات تعمل على تقديم المشورة الاقتصادية و الفنية و المساعدات المادية لصالح هذا القطاع، وتتمثل هذه الهيئات في:-

- انشاء الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب بمقتضى المرسوم التنفيذي 96-296 المؤرخ في 09-08-1996.

- تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار( ANDI) بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار و ذلك في 20 أوت 2002.

- تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ ب 18 جويلية 1994.

- انشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المقاولة في 22 أفريل 2003 و ذلك بهدف تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دمجها في الأسواق العالمية.

- انشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 25-02-2003

- انشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (ANDPMI) و ذلك في 03 ماي 2005، هذا الى جانب هيئات أخرى من أهمها: غرف التجارة، المجلس الوطني للاستثمار، الوكالة الوطنية للعقار الصناعي، صندوق ضمان قروض الاستثمار، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة، القرض بالإيجار لشراء المعدات الثقيلة.

**رابعا:آليات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

لقد تجسدت المجهودات التي بذلتها السلطات العمومية من أجل دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عدة صور أهمها:

1- **إنشاء صندوق ضمان القروض (FGAR):** أنشئ صندوق ضمان القروض في 14 مارس 2004 و هو عبارة عن مؤسسة عمومية مهمتها الأساسية هي تسهيل الحصول على القروض البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاركة البنوك في تقاسم أخطار تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الضمانات المالية المقدمة و تتراوح نسبة الضمان بين 10 % الي 80 % من القرض البنكي ( 4 ملايين دينار جزائري كحد أدنى و 25 مليون دينار جزائري كحد أقصى ).

كما أن صندوق ضمان القروض (FGAR) يرافق المؤسسات الصغيرة و يساعدها في التركيب المالي للمشاريع المجدية بما يمكنها من تبوء مكانة متقدمة في ظل بيئة تنافسية معقدة.[15]

و قد تمكن صندوق ضمان القروض بالتنسيق مع برنامج الاتحاد الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من تقديم عرض متميز يتمثل في الضمان المالي المشترك FGAR/EDPMEموجه لفائدة المؤسسات التي استفادت من برامج إعادة التأهيل و تستفيد من هذا الضمان المالي كل مؤسسة صغيرة و متوسطة تتوفر فيها الشروط التالية:[16]

- صناعية و خاصة.
- خاضعة للقانون الجزائري.
- قادرة على تقديم وثائق المحاسبة لمدة 3 سنوات.
- لها وضعية مالية سليمة.
- توظف 20 موظف دائم.

هذا و قد منح الصندوق بين سنتي ( 2004-2011) الضمان ل209 مشروع استثماري بتكلفة اجم آلية تقارب 13 مليار دج بما فيها 4,4 مليار دج التزامات نهائية فساهم بذلك في إنشاء حوالي 10312 منصب شغل [17].

و تجدر الإشارة هنا الى انه إضافة الى صندوق ضمان القروض هناك صناديق أخرى ثانوية تساهم في خدمة أصحاب المشاريع و هي :

صندوق تدعيم التصدير ( FPE )، الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية ( FNRDA )، صندوق ضمان استقرار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( CGCI PME )، الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT)، الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ( FNSEJ )، صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض (FCMGR )، صندوق البحث و التطوير التكنولوجي ( FRSDT ) الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ( CNAC ).

2- **انشاء مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات:** لقد تم من خلال القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تحديد أهداف ووضع برامج تهدف الى تطوير هذه المؤسسات والتي تجسدت من خلال هياكل التنشيط الاقتصادي المحلية والمتمثلة في مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات.

2-1- **مراكز التسهيل:** تم انشاء مراكز التسهيل في الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03 / 79 المؤرخ في 25 فيفري 2003 و هي عبارة عن مؤسسة عمومية ادارية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تتولى عملية استقبال و توجيه و التكفل بحاملي المشاريع الجديدة و مرافقتهم في مختلف مراحل اعداد المشروع.[18]

و تتوفر هذه الهيئات على مجلس توجيه و مراقبة يضم ممثل و وزير القطاع كرئيس و ممثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ممثلي مديريات المناجم و الصناعة، ممثل غرفة الحرف و المهن، ممثلو المؤسسات المالية ، ممثل قطاع الإعلام و الاتصال، ممثل الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث و التطوير التكنولوجي.[19]

و تتولى مراكز التسهيل في الجزائر تقديم العديد من الخدمات التي تسمح بتطور المشاريع الناشئة:

- تقديم المشورة في مجال التسيير، التسويق، ادارة الموارد البشرية.

- مساعدة المستثمرين على مواجهة الصعوبات التي تعترضهم عند تكوين الملف الاداري لمؤسساتهم.
- متابعة مسؤولي المؤسسات في مجال التكوين و التسيير.
- مساعدة اصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحصول على التكنولوجيا الحديثة.
- دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وقد تم في إطار البرنامج الخماسي 2005-2009 انشاء 33 مركز تسهيل، تم استلام 15 مركز من بينها 7 مراكز قد باشرت نشاطها، و قامت باستقبال و مرافقة 1638 مشروع.[20]

2-2- **مشاتل المؤسسات**:تم انشاء المشاتل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 78-03 المؤرخ في 25 فيفري 2003 الذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، و هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقل آلية المالية .

و لقد ميز المشروع الجزائري بين 3 أشكال من المشاتل:

- **المحضنة**: وتسمى أيضا حاضنات الأعمال و هي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الخدمات.
- **ورشة ربط**: هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة و المهن الحرفية.
- **نزل المؤسسات**: هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع المنتميين الى ميدان البحث ( حاضنات الاعمال التقنية ).

و من هنا لابد من التفرقة بين حاضنات الأعمال و مشاتل المؤسسات، فالأولى هي عبارة عن هياكل استقبال و الدعم المرافقة للمشروعات الناشئة، أما الثانية فهي عبارة عن هياكل ايواء المؤسسات حديثة النشأة.

و تتواجد حاضنات الأعمال في الأماكن التي يتواجد فيها الاستثمار، و تكون في شكل مخبر أو مجموعة مخابر أو مراكز بحث جامعية، و تضم الحاضنة ما بين 20 الى 50 مؤسسة، و تتخرج المؤسسة المحتضنة بعد 18 الى 36 شهر.[21]

وفي إطار دعم تجربة الجزائر في مجال إقامة مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سعت الوزارة المعنية الى إنشاء 11 محضنة في ولايات: الأغواط، باتنة، البليدة، تلمسان، سطيف، عنابة، قسنطينة، وهران، الوادي، تيزي وزو والجزائر، بالإضافة الى 4 ورشات ربط في كل من الجزائر سطيف قسنطينة وهران، وفي إطار برنامج تكميلي لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تم تخصيص مبلغ 4 مليار دينار جزائري لدعم قطاع هذه المؤسسات.[22]

هذا وتتولى المشتلة تقديم العديد من الخدمات التي تدعم نشاط هذه المؤسسات وتساهم في بروزها واستمراريتها، من بين هذه الخدمات:[23]

- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الناشئة لفترة زمنية محددة.
- تأجير محلات للمؤسسات.
- دراسة مخططات المشاريع الناشئة داخل المشتلة.
- تقديم الاستشارات القانونية والمحاسبية والمالية للمشاريع الناشئة.
- تدريب مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واداريها على تقنيات الإدارة والتسيير.
- توفير الأدوات والتجهيزات المكتبية والإعلامية التي تحتاجها المؤسسات العاملة داخل المشتلة الى جانب توفير التكنولوجيا الحديثة وكذا توفير خدمات الهاتف و الفاكس وتوزيع وإرسال البريد وتصوير وطبع الوثائق.
- توفير الكهرباء والغاز و الماء.

3- **وضع برامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** بما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت اليوم تمثل حوالي 90 بالمئة من مجموع المؤسسات الصناعية خارج المحروقات، فقد سعت الدولة في خطوة منها نحو المحافظة على هذه النسبة وتنميتها الى تبني برامج خاصة لتأهيل وتطوير هذا النوع من المؤسسات من أجل الرفع من قدرتها التنافسية وجعلها أكثر قدرة على التحكم في التطور التكنلوجي و الأسواق التنافسية على مستوى النوعية والسعر والابتكار ويتم التأهيل إما من طرف الدولة أو بالتعاون مع جهات دولية:-

3-1-**البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** يندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ولقد انطلقت أولى مراحله منذ بداية سنة

2007 ويمتد على مدار 6 سنوات، ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له بـ 6 مليار دينار جزائري ( 1 مليار دينار سنويا يمتد الى غاية 2013).[24]

ومنذ بداية البرنامج الى غاية سنة 2011 تم تسجيل 351 مؤسسة انطلقت في إجراءات التأهيل منها 279 مؤسسة استفادت من عمليات تشخيص قبلي أو تشخيص استراتيجي بينما استفادت 32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل.[25]

وتستفيد من هذا التأهيل كل مؤسسة صغيرة و ومتوسطة تنشط منذ سنتين على الأقل ولا تعاني من أي صعوبات مالية.

ويتم التأهيل على مستويين:[26]

**تأهيل داخلي (تأهيل المؤسسة)**؛ وتشمل عملية التأهيل ما يلي:

- عصرنة التجهيزات ووسائل الإنتاج.
- وضع أنظمة متطورة للتسيير والادارة.
- وضع أنظمة حديثة للإنتاج.
- تكوين و تأهيل الموارد البشرية.
- وضع أنظمة الجودة والمصادقة عليها.
- البحث عن منافذ للأسواق.
- التحالف والشراكة والاندماج لاكتساب وتبادل الخبرات.

**تأهيل خارجي (تأهيل محيط المؤسسة)**؛ وذلك من خلال تأهيل:

- المحيط القانوني والاداري.
- البنية التحتية والخدمات المرفقة.
- المحيط البنكي والمالي.

- المحيط الجبائي وشبه الجبائي وذلك من أجل ترقية وتشجيع الاستثمار.

**3-2-برنامج التعاون الدولي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يعتبر التعاون الدولي من بين أفضل الحلول المتاحة التي تضمن المرافقة الجيدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل ترقيتها وتطويرها وذلك من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال التسيير والتنظيم وكذا التكنولوجيا المستخدمة هذا الى جانب كونها تمثل المنفذ الوحيد لها للحصول على التمويل الذي تحتاجه.

**3-2-1- برنامج التعاون الجزائري و الاتحاد الأوروبي:** لقد أفرزت اتفاقية تعاون الجزائر مع الاتحاد الأوروبي بتكفل هذا الأخير بتمويل برنامج خاص (برنامج ميدا) ب إعادة تأهيل وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف الرفع من قدرتها التنافسية ويخص هذا البرنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أكثر من 20 عاملا والتي تنشط في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات الصناعية وهذا البرنامج مقسم الى قسمين؛[27]

- **برنامج ميدا 1:** وتقدر الميزانية المخصصة لتمويل هذا البرنامج بمبلغ 62,9 مليون أورو مقسمة على ثلاثة: 57 مليون أورو ممولة من طرف الاتحاد الأوروبي و الجزائر بـ3,40 مليون أورو.

أما الباقي و هو 2,5 مليون أورو فهي حصة المؤسسات المستفيدة من البرنامج و يمتد هذا البرنامج على مدى 5 سنوات من سنة 2002 الى غاية 2007 و تتولى لجنة خاصة من الاتحاد الأوروبي تسيير و إدارة البرنامج.

و قد تم بالفعل تأهيل445 مؤسسة من مجموع 685 مؤسسة ( أي نسبة 65 % من اجمالي المؤسسات الراغبة في الدخول للتأهيل) و يتوقع أن يمس البرنامج 3000 مؤسسة صغيرة و متوسطة و التي تشغل أكثر من 20 عاملاً.

- **برنامج ميدا 2:** و يمتد من 2008 – 2010 إلا أن الشروع في تطبيقه قد تأخر حيث تم الانطلاق فيه في يوم 5 ماي 2009 حيث تضمن هذا البرنامج دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مساعدتها و مرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال الى جانب دعم النوعية في انتاجها من خلال إرساء نظام الجودة و القياس على مستوى تلك المؤسسات، و قد قدر المبلغ المخصص له بـ 44 مليون أورو حيث تساهم المفوضية الأوروبية بـ 40 مليون أورو والجزائر بـ 4 ملايين أورو(3 ملايين أورو من الحكومة،1 مليون أورو من المؤسسات المستفيدة).

**3-2-2- التعاون الجزائري الألماني (برنامج التكوين و الاستشارة):** يهدف هذا البرنامج الى تحسين مستوى الأعوان المستشارين للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تكوين شبكة مؤهلة للاستشارة ومجموعة من المكونين للمصالح المشرفة على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و ذلك من أجل تدعيم القدرة التنافسية لهذه المؤسسات.

و قد خصص لهذا البرنامج الذي شرع في تنفيذه منذ أفريل 1988 غلاف مالي قدره 3 ملايين دوتش مارك الماني و ذلك من اجل تكوين 50 مكونا جزائريا بألمانيا سيتولون بدورهم مستقبلاً تكوين و تحسين ما يقارب 250 عون استشاري في الجزائر.[28]

و يخص مشروع إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نوعين من المؤسسات: [29]

- المؤسسات المتوسطة الصناعية التي (توظف من 50-250 عامل) و يرتكز نشاطها على: الصناعات الغذائية، الحديدية، الصناعة الكيمياوية و الصيدلانية، صناعة مواد البناء.
- المؤسسات المصغرة و الصغيرة ( التي توظف من 1-10 عامل ) و التي تمثل الشباب المستفيدين من إجراءات الدعم الخاصة بوكالتي L'ANSEJ و L'ANDI بالإضافة الى هذا المشروع هناك مشروع تعاون آخر مع الطرف الألماني و يخص ترقية نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و قد خصص له مبلغ مالي قدر ب 2,3 مليون دوتش مارك ألماني و يغطي الفترة ما بين 2003-2006.

**3-2-3- التعاون الجزائري الكندي:** يندرج هذا الاتفاق في إطار تطوير القطاع الخاص بما فيه دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك لتمكينها من الحصول على المهارة و الخبرة الكندية.

و قد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 10 ملايين دولار كندي من أجل تسهيل التعرف المتبادل على القطاعات الخاصة الجزائرية و الكندية و بالفعل تم تجسيد 72 عملية.[30]

**3-2-4- التعاون الجزائري الإسباني:** في إطار التعاون الجزائري الإسباني تم الاتفاق على تكوين تقنيين و إطارات مسيرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فرع الجلود من أجل تمكينهم من اكتساب تقنيات و فنيات الانتاج و التسيير المعمول بها في هذا البلد.[31]

**3-2-5- التعاون الجزائري الجنوب افريقي:** و فيه تم الاتفاق على عمليات تأهيل تقني و تسييري في فروع الرخام و الصناعة المنجمية و كذا إنجاز دراسة من أجل وضع نظام إعلامي اقتصادي لقطاع

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع هذا الشريك، كما تم تسهيل قرض خاص لترقية و تطوير الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[32]

3-2-6- **التعاون الجزائري الإيطالي:** حيث تم التوقيع بين وزير المؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة و الصناعة التقليدية و الوزير الإيطالي للنشاطات الإنتاجية في أفريل 2002 من أجل إقامة علاقات بين رجال الأعمال الجزائريين و نظائرهم الإيطاليون و كذا إنشاء مركز تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للجزائر بدعم من إيطاليا.[33]

3-2-7- **برنامج تنمية و تطوير بورصات معالجة المعلومات:** في إطار التعاون الأورو متوسطي،اقترحت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة برنامجاً لإنشاء بورصة أورو متوسطية للتعاون ومعالجة المعلومات و ذلك بهدف ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال توفر و تبادل المعطيات الاقتصادية بين بلدان البحر الأبيض المتوسط، و تكون هذه البورصة على شكل موقع على شبكة الأنترنت يحتوي على جميع المعلومات الاقتصادية الخاصة بوضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كل دولة من دول البحر الأبيض المتوسط.[34]

و تجسيداً لاتفاقية التعاون المبرمة بين الجزائر و اللجنة الأوروبية تم إنشاء 4 بورصات لمعالجة المعلومات على مستوى التراب الوطني (شرق،غرب،وسط،جنوب) تتولى عملية توفير المعلومات اللازمة حول وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذه الجهات من الوطن لتكون في متناول كامل بلدان البحر الابيض المتوسط.

و بالإضافة الى اتفاقية التعاون الثنائي السابقة، هناك اتفاقيات تعاون أبرمت مع بعض البنوك والمنضمات الدولية منها:

- التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية.
- التعاون مع البنك العلمي.
- التعاون مع الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

**خامسا:تقييم عام لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:**

لقد عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا في السنوات الاخيرة وهذا نتيجة للجهود التي بذلتها الدولة لترقية وتطوير هذا القطاع والتي تجسدت من خلال انشاء مجموعة من الهيئات والبرامج والصناديق التي تعنى بتمويل وترقية وتطوير هذه المؤسسات والتي كانت لها انعكاسات ايجابية على تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين سنة

واخرى،حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 618.515 مؤسسة في سنة 2010 مسجلا ارتفاعا قدر بـ 28000 وحدة مقارنة بسنة 2009 والتي ساهمت في خلق 1،6 مليون منصب عمل،ثم ارتفع عددها في أواخر 2011 ليبلغ 659.660 مؤسسة تشغل 1,7 مليون عامل.

لكن في المقابل سجل اختفاء حوالي 11الف مؤسسة كل سنتين الى ثلاث سنوات ويعود ذلك الى ان التدابير الاخيرة المتخذة من طرف الحكومة تبقى غير كافية للنهوض بنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج في معظمها الى إعادة تأهيل هذا حسب ما صرح به رئيس المجلس الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعود ذلك الى وجود عدة نقائص في البرامج المسطرة لدعم وترقية هذه المؤسسات والتي من اهمها:

1. تعاني مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل من نقص هياكل الاستقبال ونقص في الاطارات الكفؤة القادرة على تسيير هذه الهيئات الى جانب تأخرها في الانطلاق( 15 مركز تسهيل منها 7 فقط باشرت نشاطها اما المشاتل فقد انطلقت 4 فقط من بين 7 مشاتل مبرمجة).
2. أما بالنسبة الى برامج التأهيل فيبقى عدد المؤسسات التي تم تأهيلها قليل جدا بالنسبة للعدد الاجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،هذا الى جانب عدم استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة من الدعم المالي الذي كان مقرر منحه لهذه المؤسسات بموجب اتفاقيات التعاون الدولي.
3. لم يتم لحد الآن تأهيل المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب ما كان مقررا، فالمنظومة البنكية مازالت متخلفة والإجراءات الجمركية بطيئة وروتينية،والسياسات الاقتصادية غير مستقرة والتحفيزات الجبائية والمالية غير كافية.
4. ان اغلب المؤسسات التي تم انشاءها والمشاريع التي تم تمويلها من قبل هيئات المرافقة والدعم تنشط في قطاع الخدمات وتشغل عدد قليل من العمال.
5. أما بالنسبة لنشاط المناولة فيبقى محدود لأن معظم المؤسسات الصناعية الوطنية تلجأ الى مؤسسات مناولة أجنبية على حساب المتعاملين الوطنيين.
6. التعطل في انشاء المراكز التقنية الصناعية التي أوصت برامج التأهيل بالاتفاق مع الشركاء الدوليين بتكوينها.
7. تعاني أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية من غياب سياسة واضحة موجهة لحماية المنتوج الوطني من دخول السلع المستوردة التي تباع في الأسواق بأقل من أسعار مثيلتها المحلية.

8. تعاني العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في تصدير منتجاتها الى الخارج من وجود الكثير من الصعوبات و العراقيل الادارية التي تحول دون دخولها لهذه الأسواق بالرغم من وجود العديد من المنتوجات الوطنية ذات الجودة الع آلية والأسعار المنافسة.
9. ضعف تكيف النظام المالي المحلي مع المحيط الاقتصادي الجديد وهو ما يعد أكبر عقبة في طريق نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
10. انتشار الفساد المالي والإداري في اجهزة الدولة مما يعرقل مسيرة التنمية الاقتصادية والتي تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طرفا فاعلا فيها.

## الخاتمة

من اجل تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها قامت الدولة بوضع مجموعة من البرامج والسياسات لدعم وترقية هذا القطاع، والتي حاولنا القاء الضوء عليها وتقييمها للإشادة بالإنجازات المحققة والوقوف عند النقائص المسجلة،كل ذلك من أجل تفعيل دورها في التنمية الاقتصادية والذي تضاعف في السنوات الأخيرة بالرغم من وجود العديد من العراقيل التنظيمية والتشريعية و المالية .

لذا نود في هذا الصدد اقتراح بعض التوصيات التي نتمنى ان تجد آذانا صاغية من قبل السلطات العمومية:

1. تأهيل الطاقم الاداري المشرف على نشاط الحاضنات ومراكز التسهيل،مع ضرورة الاسراع في اطلاق ما تبقى منها لتباشر عملها مع توسيع نطاق انتشارها ليمتد الى اغلب الولايات.
2. نشر الوعي في أوساط المستثمرين ورجال الأعمال للمبادرة في الاستثمار في مجال حاضنات الاعمال.
3. الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في ميدان انشاء حاضنات الأعمال مع توسيع نطاق الشراكة الاجنبية في هذا المجال.
4. توسيع نطاق الاستفادة من برامج التأهيل(الوطنية-التعاون الدولي) مع العمل على ازالة كل العراقيل التي تقف أمام الانطلاق الفعلي للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
5. دراسة ملفات المؤسسات التي تم تأهيلها وحصلت على شهادة الايزو من اجل التأكد من حصولها على الدعم المالي المقرر في ايطار اتفاقيات التعاون الدولي بهدف تحفيز المؤسسات الاخرى على الترشح لبرامج التأهيل .
6. إعادة بعث عملية تأهيل البيئة القانونية والتنظيمية.

7. تحسين المناخ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال ربط طبيعة نشاطها بمؤسسات التمويل المناسبة لها.
8. تأهيل وتدعيم البنية التحتية عن طريق الاسراع في استكمال المشاريع الكبرى كالطريق السريع شرق غرب،والاهتمام بصيانة الطرق والموانئ بصفة دورية و تجديد الحظيرة الوطنية للسكك الحديدية مع مد خطوط جديدة من الشمال الى الجنوب من اجل بعث وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الجنوب.
9. توجيه كل اشكال الدعم المالي والتقني نحو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والتي تشغل أكثر من 10عمال مع تخفيض الدعم الموجه نحو المشاريع الخدماتية.
10. تشجيع المؤسسات الكبيرة على ابرام عقود مناولة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية بدل الاعتماد على المناولة الخارجية.
11. ضرورة الاسراع بإنشاء المراكز التقنية الصناعية في القطاعات ذات الكثافة من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأهمية الاقتصادية.
12. ضرورة توفير الحماية للمنتوج الوطني وذلك بتخصيص مجموعة من السلع التي تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاجها من اجل ضمان عدم المنافسة من المؤسسات الكبرى الاجنبية وذلك قدوة بالتجربة الهندية في هذا المجال.
13. توفير كل التسهيلات الجمركية والإعفاءات الضريبية من اجل تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الانتاج والتصدير.

## قائمة الإيحالات و المراجع:


1- نبيل جواد ، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية، لبنان، 2007، ص 77، 78.

2- هايل عبد المولى طشطوش،المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية،الطبعة الاولى،دار الحامد ،الاردن،2012،ص71 .

3- روضة جديدي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية ( دراسة حالة ولاية الوادي) مذكرة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، بن عكنون – الجزائر، 2006 – 2007، ص46.

4- محمود حسين الوادى،المشروعات الصغيرة:ماهيتها والتحديات الذاتية فيها مع الاشارة خاصة لدورها في التنمية في الاردن، بحوث محكمة منتقاة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر،2010،ص 121.

5- عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بلوناس، مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، 25 – 26 ماي 2003، ص5 .

6- نبيل جواد ، مرجع سبق ذكره، ص 102، 103.

7- ا

لهام فخري طمليه،التسويق في المشاريع الصغيرة،مدخل استراتيجي،دار المناهج،الاردن،2009،ص 32.

8- علي السلمي، المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة، دار غريب، القاهرة، 1999، ص 14.

(*)ثقافة الريادة،هي الثقافة التي تكافئ المبادرات والابتكارات الفردية والجماعية لكل مواطنيها،اما الريادي فهو ذلك الشخص الذي يستطيع ان ينقل المصادر الاقتصادية من انتاجية منخفضة الى انتاجية عالية.

9- ليث عبد الله القهيوي،بلال محمد الوادى،المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية،الطبعة الاولى،دار حامد ،الاردن،2012،ص 107-108.

10- الهام فخري طمليه، مرجع سبق ذكره،ص63.

11- نبيل جواد ، مرجع سبق ذكره، ص106.

12- روضة جديدي، مذكرة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص 54- 55.

(**) المقاولة من الباطن: هي أحد أشكال الاعتماد المتبادل بين الوحدات الانتاجية، حيث تقوم أحد الوحدات بإنتاج المنتج النهائي لصالح وحدة أخرى وذلك وفقا للمواصفات والجدول الزمني الذي تحدده الوحدة التي يتم الإنتاج لصالحها.

13- علالي فتيحة، فاطمة الزهراء عراب، تنشيط المقاولة الصناعية كخيار استراتيجي هام لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصوالمتوسطة في الجزائر، ورقلة 18-19 أفريل 2013.

14- هواري خيثر، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجيستير.www.diwanalarab.com

15- موقع صندوق ضمان القروض.www.fgar.dz

16- www.andpme.org.dz

17- نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،العددرقم 19 ص32.

18- محمد ناصر حميداتو، العيد غربي، اسهامات هيئات المرافقة المقاولتية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقلة يومي 18و 19 أفريل 2012.

19- المرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 2003/02/20 المحدد للطبيعة القانونية- مهام وتنظيم مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

20- نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، سلسلة 19 ص 25.

21- عبد الرزاق خليل، نور الدين هناء، دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أفريل 2006.

22- مغازي عبد الرحمان، بوكساني رشيد، دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي الأول حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 18 و 19 أفريل 2012.

23- نفس المرجع.

24- Mustafa Ben Bada, la mise à niveau des PME/PMI ministère de la PME et de l'artisanat, Algérie, Novembre 2006, page 32.

25- سهام عبد الكريم، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2011/09 ص145.

26- مستخلص من دليل الإجراءات، لصندوق تحسين التنافسية الصناعية، وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة.

27- سهام عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 146-147.

28- دادان عبد الغني، هشام غربي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المرافقة الدولية الى المرافقة الوطنية، استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، 18-19 أفريل 2012.

29- لحلف عثمان واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 2003/ 2004 ص 22.

30- وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة،برنامج تأهيل المؤسسات، جانفي 2002، ص 10.

31- روضة جديدي مرجع سبق ذكره ص 62.

32- www.pmeart-dz.org

33- غدير أحمد سليمة، كحيلي عائشة سلمى،مداخلة بعنوان تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،واقع وآفاق الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الص والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، 18-19 أفريل 2012.

34- دادان عبد الغني، غربي هشام، مرجع سبق ذكره.